مبادرة سلام، شرط ان يوضّح ان تلك المبادرة سوف تكون مختلفة عن المسار الذي ميّز السابقة، منذ اقرارها بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٩.

٣ ـ تسوميت: اشترطت هذه الحركة دعمها لحكومة، برئاسة شامير، بوعد يتمّ، بمقتضاه، تغيير طريقة نظام الحكم في موعد اقصاه ثلاثة شهور منذ تشكيل الحكومة الجديدة. وطالبت بتشريع قانون في الكنيست بشأن الانتخابات المباشرة لرئيس الحكومة. كذلك طالبت بمنحها حرية التصويت في هذا الموضوع، من خلال التقدير ان للفكرة مؤيدين كثيرين في الكنيست، في مختلف الاحزاب. الى ذلك، طالبت بحرية التصويت، ايضاً، بالنسبة الى مشروع قانون الخدمة الوطنية الذي سبق لها وتقدمت به الى الكنيست. ويقضي مشروع القانون، هذا، بأن كل من لم يخدم في الجيش لا يحق له ان يَنتخب الى الكنيست، او يُنتخب اليه. وبالنسبة الى الاستيطان، طالبت باستئناف النشاط الاستيطاني في كل انحاء «أرض ـ اسرائيل»، وبتأجيل طرح أية مبادرة للسلام الى ما بعد اخماد الانتفاضة، والحفاظ على الوضع الراهن في الشؤون الدينية، وبحرية التصويت في هذا المجال (**المصدر نفسه**). وأعرب بعض وزراء الليكود، في معرض تعقيبه على المطالب التي تقدّمت بها كتل اليمين المتطرفة، عن اعتقاده بأن تلك المطالب هي مجرد مواقف اولية في المفاوضات، وانه، بالتالي، من الممكن تليينها، وتعديلها، عبر صياغات ملائمة (**المصدر نفسه**).

مبادرة المفدال

شكّل اخفاق بيرس في تشكيل حكومة ضيّقة القاعدة، برئاسته، فرصة لكي يعود حزب المفدال الى مركز الحلبة السياسية، كما كان الامر في الماضي. فقد اقترح الوزير هامر ان يتقدّم الحزب بمبادرة للعودة الى اطار حكومة الوحدة الوطنية، وان يبذل الجهود لتقريب وجهات نظر الحزبين الكبيرين لتحقيق ذلك. وجاء في المبادرة، التي وضع صيغتها طاقم خاص من قيادة حزب المفدال، بناء على تكليف من مكتب الحزب، ما يلي:

١ ـ ان تقوم حكومة الوحدة الوطنية على قاعدة الخطوط الاساسية للحكومة السابقة، واستناداً الى مبادرة السلام التي أقرّتها حكومة الوحدة الوطنية، في ١٤/٥/١٩٨٩.

٢ ـ ان يتمّ الحسم في القرارات المتعلّقة بالقضايا السياسية، والامنية، في اطار الحكومة، بكامل هيئتها.

٣ ـ لن يشكّل مجلس وزاري مصغّر للشؤون السياسية، والامنية.

٤ ـ ستعمل الحكومة على مواصلة التقدّم في العملية السياسية من اجل السلام، وسوف تحرص، كل الحرص، على الامور المتعلقة بالامن، والهجرة، والاستيطان.

٥ ـ فور تشكيلها، ستبدأ الحكومة حواراً بشأن الخطوات العملية لاستمرار المسيرة السياسية. وينتهي هذا الحوار خلال شهرين من يوم تشكيل الحكومة.

٦ ـ فور تشكيلها، تتقدّم الحكومة الى الكنيست بمشروع قانون (تعليمات مؤقتة) يقضي باجراء انتخابات عامة للكنيست خلال مئة يوم، في حال حلّ حكومة الوحدة الوطنية، ويجب الانتهاء من كل مراحل ومسارات المصادقة على مشروع القانون هذا في الكنيست خلال شهر. ولن يباشر بالخطوات العملية، والسياسية، قبل المصادقة النهائية على هذا القانون في الكنيست.

٧ ـ ان يتوجّه رئيس الحكومة الى كل الاحزاب (الصهيونية والدينية ـ الاصولية) داعياً اياها الى الانضمام الى الحكومة، او الائتلاف، على أساس هذه الخطوط (**هآرتس**، ٨/٥/١٩٩٠).

في معرض تقويم فرص نجاح هذه المبادرة، أشارت مصادر صحفية الى وجود شكوك في الليكود بشأن ذلك. وحدّدت تلك المصادر العقبة الاساسية التي تعترض طريق مبادرة المفدال بأنها ادراك الليكود ان المواقف المؤيدة لفكرة احياء حكومة الوحدة الوطنية، في كل من المفدال وشاس واغودات يسرائيل، لم تتخذ طابعاً انذارياً. فعلى الاقل، ان كلاً من المفدال وشاس أوضح انه اذا فشلت المبادرة، فانه سوف يبدأ بالمفاوضات مع الليكود، بهدف الانضمام الى حكومة ضيّقة القاعدة، برئاسة شامير (**يديعوت أحرونوت**، ٨/٥/١٩٩٠). ووصف احد المعلّقين الصحفيين اعلان المفدال وشاس